نموذج رقم (٤)

اسم الطالب: محمد عبد الشفيع محمد على عاشور **الدرجة:** ماجستير

عنوان الرسالة: النظم المالية في الأندلس خلال عصري المرابطين والموحدين (٤٨٤-٦٤٠ هـ / ١٠٩١-١٢٤٣م)

المشرفون: ١- أ.د/ عبد الحميد حسين محمود حموده

٢- أ.د/ يمنى رضوان أحمد

قسم: التاريخ **شعبة:** التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية **تاريخ منح الدرجة:**

تعد فترة حكم المرابطون والموحدون من أصعب الفترات التي شهدتها الأندلس، وكان للنظام المالي الذي انتهجه المرابطون ومن ثم الموحدون أثره الفعال في تدعيم الاقتصاد الأندلسي واستقراره وفي نفس الوقت حمل أسباب انهياره. وتهدف الدراسة للبحث في بعض الإشكاليات منها تأثير المذهب الديني لكلتا الدولتين على سياستها المالية، وكيف أدارات كلتا الدولتين العلاقة بينها وبين الفقهاء في ظل السياسة المالية، وما دور الدولتين في التعامل مع الأزمات المالية، وكيف ساهم المال في تعضيد السلطة وتوريثها. وتم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وست فصول، تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة وقائمة للمصادر والمراجع، **جاءت على النحو التالي:**

الفصل الأول: الموارد المالية الشرعية وغير الشرعية، والفصل الثاني: التنظيمات المالية، والفصل الثالث: النفقات الرسمية وتأثيرها على النظام المالي، أما الفصل الرابع: النفقات المجتمعية وتأثيرها على النظام المالي لكلتا الدولتين. الفصل الخامس: أثر السياسة المالية لكلتا الدولتين على النشاط الاقتصادي، أما الفصل السادس: تأثير الأزمات على النظام المالي

وخلال البحث تم التوصل لعدد من النتائج أهمها:

أن-المرابطين والموحدون لم يعتمدوا مذهبًا دينيًا معينًا للتعامل مع أعدائهم، بل كانت السياسة هي المحرك الرئيس لهم.

- تسببت السياسة العسكرية لكتا الدولتين في نضوب الكثير من الموارد المالية.

- لم تساهم كلتا الدولتين في حل مشكلات المجتمع خاصة ما يتعلق منها بمعاش الإنسان وقت الأزمات.

– فرضت كلتا الدولتين الكثير من الضرائب أواخر دولتهم في الوقت الذي يرزح فيه المجتمع الأندلسي تحت وطأة تلك الأزمات، ولم توجه تلك الضرائب نحو المشاريع الاقتصادية أو الاجتماعية ولكنها وجهت للمشاريع العسكرية، وتلك الملاحظة تؤكد لنا أن الضرائب لم تُفرض لاحتياجات الدولة وخدمة المجتمع ولكنها فُرضت من أجل بقاء الدولة، وبالتالي دفع المجتمع الأندلسي ضريبة بقاء الدولة وزوالها.

– أدى استيلاء العصبية من كلتا الدولتين على المقدرات المالية إلى تركز الأموال والسلطة في أيدي كبار الدولة، كما تعامل كبار رجال الدولة مع ولاياتهم معاملة الإقطاع الإداري.

– شكلت عملية الإنفاق على الرواتب خلال الفترة الأولى من حكم كلتا الدولتين جزءً كبيرًا من نفقاتها خاصة مع محاولات جذب قلوب القادة نحو الدولة الناشئة، ولكن خلال الفترة الأخيرة من حكم الدولتين تحولت النفقات على الرواتب من النفقات النقدية إلى سياسة الإقطاع مقابل تلك الرواتب، وتسببت سياسة الإقطاع في تلك المرحلة إلى فقدان الدولة لموارد مالية كبيرة.

لعب المال دورًا هامًا في توطيد السلطة خلال حكم الدولتين، ولم تكن موافقة القادة والمجتمع نابعة من الرضا بقدر ما هي نابعة من المال والإقطاعات والهبات التي لحقت بهم.